A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/45/L.40
12 November 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

اللجنة الثانية

البند ٧٩ (د) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
مشاكل الاغذية

بوليفيا* : مشروع قرار

مشاكل الاغذية والزراعة(١)

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى إعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في قرار الجمعية العامة دإ - ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع الواردة في قرارها ٤٥/- ،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها المتعلقة بمشاكل الاغذية والزراعة ، ولا سيما القرار ٤١/١٩١ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ والقرار ٤٣/١٩١ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٩/٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٩ بشأن الاغذية والزراعة ،

---

* بالنيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ .

(١) يشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاته مصائد الاسماك والمنتجات البحرية والاحراج والمنتجات الحرجية الاولية . انظر النصوص الاساسية لمنظمة الاغذية والزراعة ، الجزءان الاول والثاني ، طبعة عام ١٩٨٩ .

وإذ تعيد تأكيد الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية ، الذي اعتمده مؤتمر الاغذية العالمي (٢) ،

وإذ تشدد على الضرورة الحتمية لإبقاء قضايا الاغذية والزراعة في بؤرة الاهتمام العالمي ، وعلى دورها في تنشيط التنمية ، على النحو المذكور في الفرع المتعلق بالزراعة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع ،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة النظر ، على نحو شامل ، في مشاكل الاغذية والزراعة في البلدان النامية ، بأبعادها المختلفة وبمناظيرها العاجلة والقصيرة الاجل والطويلة الأجل ،

وإذ تؤكد أن استمرار خطورة الحالة الاقتصادية في كثير من البلدان النامية ، بما في ذلك استمرار الاتجاهات السلبية في قطاعي الاغذية والزراعة ، يتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي اجراءات عاجلة وحاسمة من أجل دعم وضمان الانتعاش الاقتصادي والتنمية الكاملين فيها ،

وإذ تشدد على الحاجة إلى توفر دعم إضافي من مجتمع المانحين الدوليين من أجل التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وإلى بذل جهود من جانب تلك البلدان في سبيل تنمية قطاعي الاغذية والزراعة فيها ،

وإذ يسوؤها أن حالات التوتر المتعلقة بالتجارة الدولية في السلع الاساسية الزراعية ما زالت شديدة الخطورة ، لا سيما بسبب استمرار ارتفاع مستويات الدعم الزراعي الذي يؤدي إلى الاختلال التجاري ، بما يشمل النظم الداخلية وفرض الوصول إلى الاسواق وإعانات التصدير وأنظمة التصحاح والتصحاح النباتي في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ،

---

(٢) تقرير مؤتمر الاغذية العالمي ، روما ، ٥ - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.75.II.A.3) ، الفصل الاول .

وإذ تؤكد أن الهدف الطويل الأجل للمفاوضات بشأن الزراعة هو إقامة نظام تجاري زراعي منصف وسوقي المنحى ، وأنه ينبغي المبادرة بعملية للإصلاح عن طريق التفاوض بشأن الالتزامات فيما يتعلق بالدعم والحماية ، من خلال وضع قواعد ومبادئ للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة تكون معزّزة وأكثر فعالية من الناحية التنفيذية ،

وإذ يساورها القلق لأن اقتصادات معظم البلدان النامية لا تزال تعاني بسبب كساد الأسعار الدولية للسلع الاساسية ، ونزعة الحمائية ، وتردي معدلات التبادل التجاري ، وتزايد عبء خدمة الدين ، والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، مما كان له أثر سلبي على التجارة الدولية والزراعة ، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية ،

وإذ تؤكد من جديد أن الحق في الغذاء هو حق عالمي من حقوق الإنسان ، ينبغي ضمانه لجميع الافراد ، وإذ تؤمن ، في هذا السياق ، بالمبدأ العام القاضي بعدم استخدام الغذاء كوسيلة للضغط السياسي ، إما على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي ،

وإذ ترحب بالعمل الجاري الذي يؤديه النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الاغذية والزراعة ، في مجال رصد الحالة الغذائية في العالم وتنبيه المجتمع الدولي بالمشاكل الوشيكة الحدوث ،

وإذ تلاحظ مع الجزع أن ذبابة الدودة الحلزونية قد أُدخلت إلى شمال افريقيا واستقرت الآن ، مما يشكل خطرا محتملا يتهدد الناس والماشية والحياة البرية في افريقيا ، والاجزاء التي تطل على البحر الابيض المتوسط من أوروبا ، والشرق الاوسط ،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المتأثرة والمجتمع الدولي في سبيل احتواء غزو الجراد والجنادب ، عن طريق تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٣/٢٠٣ المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ المعنون "الاستراتيجية الدولية لمكافحة غزو الجراد والجنادب ، وخاصة في افريقيا" ،

وإذ ترحب بقرار مؤتمر منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة في دورته الخامسة والعشرين ، بتعزيز المدونة الدولية لقواعد السلوك في توزيع مبيدات

الحشرات واستخدامها[٣] بغرض زيادة توفير الحماية للصحة والبيئة ، وإذ تلاحظ التعاون القائم بين منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وبرنامج الامم المتحدة للبيئة في هذا الشان ،

وإذ تلاحظ مع القلق بصفة خاصة أن الجوع وسوء التغذية يتزايدان منذ انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي في عام ١٩٧٤ ، وأن عدد الاشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية قد ارتفع في الثمانينات ، وأن الهدف الرئيسي لمؤتمر الاغذية العالمي لم يتحقق بعد إلى حد كبير ،

١ - ترحب باستنتاجات وتوصيات مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية السادسة عشرة ، المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢١ إلى ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ ، وبصفة خاصة الإجراءات العملية المتخذة لمواجهة التحديات المتزايدة لمكافحة الجوع وسوء التغذية في التسعينات ، وتطلب إلى الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تقدم المساعدة الكاملة إلى مجلس الاغذية العالمي في تنفيذ التوصيات ؛

٢ - تحيط علما بتقرير الامين العام عن اتجاهات الاسواق الدولية للمنتجات الزراعية والاستوائية وتحرير التجارة الزراعية الدولية[٤] ؛

٣ - تشدد على الحاجة الماسة إلى احراز قدر كبير من التقدم في سبيل تشجيع انتاج الاغذية وانتاجيتها في البلدان النامية ، وأهمية زيادة الانتاج المحلي للاغذية ، مما يشجع النمو الاقتصادي الوطني والتقدم الاجتماعي في تلك البلدان ، لا سيما في افريقيا وأقل البلدان نموا ، ويساعد على نحو فعال في حل مشاكل الجوع وسوء التغذية ؛

---

(٣) انظر تقرير مؤتمر منظمة الاغذية والزراعة ، الدورة الخامسة والعشرون ، روما ، ١١ - ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ (C89/REP) ، الفقرات ١١٠ إلى ١٢٠ .

(٤) A/45/583 .

٤ - تؤكد أن من شأن زيادة انتاج الاغذية وتحسين فرص وصول ذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية إلى الاغذية أن يسهما ، إلى حد كبير ، في استئصال الفقر والقضاء على سوء التغذية ، وتوصي بمنح أولوية أعلى لدعم انتاج الاغذية ولاستحداث هياكل أساسية للتسويق ، وذلك في الجهود الإنمائية الوطنية لتلك البلدان ، بغرض ضمان توفير امدادات كافية من الاغذية وتوزيع الاغذية توزيعا عادلا ؛

٥ - تشدد على أهمية تمويل الاستثمارات في قطاع الزراعة ، الامر الذي ينبغي أن يشكل جزءا من السياسات والبرامج الوطنية للتعاون الدولي ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، بغية تمكين البلدان النامية من إرساء أساس لزيادة سرعة التصنيع وتنويع هيكلها الاقتصادي بهدف زيادة الانتاج الغذائي والزراعي ؛

٦ - تشدد على أهمية العلم والتكنولوجيا في تنمية الزراعة ، وزيادة انتاج الاغذية وتحديث الزراعة ، وفي هذا الصدد ، تطلب من المجتمع الدولي أن يدعم التدريب والبحث العلميين والتكنولوجيين في البلدان النامية بغية تشجيع التنمية الزراعية القابلة للإدامة في تلك البلدان ، وتؤكد الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان نقل التكنولوجيات الزراعية السليمة بيئيا ، وإلى تسهيل التبادل الحر للمعلومات بشأن الخبرات والتكنولوجيات فيما يتعلق بانتاج الاغذية وتجهيزها وتخزينها مع مراعاة حاجة البلدان النامية إلى فرص مضمونة للوصول بتكلفة ملائمة ، إلى أوجه التقدم في ميادين مثل التكنولوجيا الاحيائية والهندسة الوراثية ؛

٧ - تحث في هذا الصدد ، أعضاء المجتمع الدولي ، ولاسيما البلدان المانحة ، على اتخاذ المزيد من الإجراءات المتسمة بالتصميم لدعم جهود البلدان النامية عن طريق زيادة تدفق الموارد مرة أخرى ، بما فيها التدفقات التساهلية المخصصة للتنمية الزراعية ، وعلى زيادة مساهماتهم المقدمة إلى المنظمات الحكومية الدولية ؛

٨ - تشدد على الحاجة إلى زيادة التزامات المعونة التي تقدمها البلدان المانحة في مجال الاغذية والزراعة في البلدان النامية والحاجة إلى توجيه المساعدة عن طريق المنظمات والبرامج القائمة المختصة ؛

٩ - تشدد أيضا على ضرورة تعزيز المعونة الغذائية المقدمة في سياق حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية وذلك عن طريق تقديم مساعدة اضافية للانعاش والتنمية ، بغية المساعدة على استعادة القدرة على انتاج الاغذية والاعتماد على الذات ؛

١٠ - تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية المختصة إلى بذل جهد مشترك من أجل تحسين حالة الاغذية وزيادة المستويات التغذوية للفئات المتأثرة ؛ ولاسيما الفئات المنخفضة الدخل ، وبصفة خاصة في أثناء تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ؛

١١ - تؤكد أن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ينبغي أن تتيح فرصة فريدة من نوعها لاستحداث نظام تجاري أكثر انفتاحا تتوفر له مقومات البقاء وقابل للاستمرار ، لعكس اتجاه النزعة الحمائية التصاعدي المثير للقلق وذلك بالحد تدريجيا وجوهريا من تدابير الدعم والحماية بغية تفادي الحاق خسائر فادحة بالمنتجين الاكثر كفاءة ، ولاسيما في البلدان النامية ، ولاخضاع القطاع الزراعي لقواعد ومبادئ الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المعززة والاكثر فعالية من الناحية التنفيذية ، بما يتفق تماما مع الإعلان الوزاري بشأن جولة أوروغواي واتفاقات استعراض منتصف المدة للجولة المعقودة في مونتريال ، كندا ؛ وينبغي أن تراعى الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية الحاجة إلى منح معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية ، وأهدافها المتعلقة بالامن الغذائي والحاجة إلى التنمية الزراعية والريفية ، فضلا عن ضرورة تنفيذ الولاية المنصوص عليها في اتفاقات استعراض منتصف المدة التي ورد فيها أنه ينبغي وضع سبل لمراعاة الآثار السلبية المحتملة لعملية الاصلاح على البلدان النامية الصافية الاستيراد للاغذية ؛

١٢ - تشدد على الحاجة إلى التنفيذ الفوري والتام للاحكام ذات الصلة من الإعلان الوزاري واتفاق استعراض منتصف المدة فيما يتعلق بالمنتجات الاستوائية ، بما في ذلك المنتجات الاستوائية المجهزة ونصف المجهزة ؛

١٣ - تشدد أيضا على الحاجة إلى تحسين الظروف الاقتصادية العالمية بغية إقامة الامن الغذائي في البلدان النامية على الاصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية ؛

١٤ - تطلب إلى المجتمع الدولي ، أن يقوم ، عن طريق تدابير محددة وفعالة ، بدعم وتكملة الجهود التي تبذلها حكومات الدول الافريقية في سبيل تشجيع الزراعة وانتاج الاغذية وتنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ (٥) تنفيذا كاملا ؛

---

(٥) القرار د إ - ٣/١٣ ، المرفق .

١٥ - تحث جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة على التقييد بالتزاماتها المالية ودفع مساهماتها بالكامل وفي حينه لتمكين تلك المنظمة من القيام بدورها القيادي في منظومة الامم المتحدة لمساعدة البلدان في التنمية الزراعية والريفية بها ؛

١٦ - تناشد المجتمع الدولي أن يسهم بسخاء في برنامج الاغذية العالمي حتى يتسنى تحقيق الرقم المستهدف للتبرعات عن الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ ، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٣٠ المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وحتى يستطيع البرنامج مواصلة نشاطه في دعم التنمية وتلبية الاحتياجات الغذائية الطارئة ؛

١٧ - ترحب بالانتهاء من ترتيبات التغذية الثالثة لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم أنشطة الصندوق لصالح التنمية الزراعية في البلدان النامية ، وتحيط علما مع ارتياح بالمساهمة الايجابية التي قدمها الصندوق في برامج الانتعاش الاقتصادي للبلدان النامية الاعضاء في الصندوق وبزيادة المساعدة التي يقدمها إلى المنطقة الافريقية وفقا لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ ، ولاسيما عن طريق برنامجه الخاص للبلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى المتأثرة بالجفاف والتصحر ، وتدعو المانحين الذين لم يعلنوا بعد عن التبرع بالمزيد من المساهمات الكبيرة إلى البرنامج الخاص إلى القيام بذلك بغية تمكين ذلك البرنامج من مواصلة مرحلته الثانية التي ستبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ؛

١٨ - تشدد على ضرورة مواصلة وتنسيق الاجراءات الدولية للتصدي للمشاكل الطويلة الاجل المتعلقة بمكافحة الآفات المهاجرة والامراض المتصلة بالاغذية في البلدان النامية ، وتطلب إلى المانحين مواصلة إعطاء أولوية عالية لقيام منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بتنفيذ ومواصلة تنسيق برامج مكافحة في حالات الطوارئ ، فضلا عن اتخاذ تدابير متوسطة الاجل وأطول أجلا لمكافحة الجنادب والجراد ، بما في ذلك البرامج الوقائية الإقليمية وبشأن الجراد الصحراوي والاضطلاع ببحوث بشأن استراتيجيات للمكافحة تكون قابلة للإدامة تعد وتمول بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، والبقاء على أهبة الاستعداد لتقديم مساعدات مالية وتقنية في مهلة قصيرة للبلدان المتأثرة ؛

١٩ - تحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم الكامل للإجراءات الرامية إلى القضاء على ذبابة الدودة الحلزونية ، ولاسيما في افريقيا ، وترحب بالدعم الذي قدمه المانحون بالفعل للتعاون القائم بين منظمة الاغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن برنامج القضاء على تلك الذبابة ، وتطلب اليهم منح أولوية عالية لتنفيذ البرنامج الدولي الطارئ للقضاء على ذبابة الدودة الحلزونية في افريقيا ، الذي يقوم بتنسيقه مركز حالات الطوارئ الخاص بالدودة الحلزونية في شمال افريقيا والتابع لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة وذلك بالتعاون مع الصندوق ؛

٢٠ - ترحب بقرار منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية للاشتراك في عقد مؤتمر دولي في عام ١٩٩٢ معني بالتغذية ، وتطلب من المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الكامل لذلك الجهد بوصفه أساسا لاتخاذ إجراءات وطنية ودولية متضافرة من أجل التصدي لمشاكل سوء التغذية ، ونقص التغذية والامراض والظروف المحددة المتصلة بالتغذية في التسعينات ؛

٢١ - تطلب إلى المجتمع الدولي أن ينفذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا وأن يدعم بصفة خاصة ، جهود تلك البلدان في مجالات إنتاج الاغذية ، والتنمية الريفية ، والامن الغذائي ، وتنمية وإدارة موارد مصائد الاسماك والحراجة ، وحماية البيئة ، والتنمية القابلة للإدامة ؛

٢٢ - تؤكد على ضرورة بذل مزيد من الجهود من أجل تحقيق الاهداف العامة الاربعة المتعلقة بالتخفيف من وطأة الجوع والواردة في إعلان القاهرة ، الذي اعتمده مجلس الاغذية العالمي في دورته الخامسة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٨٩ وهي :

(أ) درء خطر الموت جوعا والهلاك بسبب المجاعات ؛

(ب) الحد بشكل كبير من حالات سوء التغذية والوفيات بين صغار الاطفال ؛

(ج) تقليص حالات الجوع المزمن بصورة ملموسة ؛

(د) القضاء على الامراض الرئيسية الناجمة عن نقص التغذية[٦] ؛

---

(٦) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ١٩ (A/45/19) ، الفقرة ١٥ .

٣٣ - تحث مجلس الاغذية العالمي على أن يقوم كما تقرر في دورته الوزارية السادسة عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٠ ، وفي نطاق ولايته ، بتحسين تنسيق الإجراءات الوطنية والدولية من أجل زيادة تضافر الجهود لمكافحة الجوع ، وبدراسة التحديات التي تواجه مختلف مناطق العالم النامي خلال التسعينات فيما يتعلق بانتاج الاغذية (٧) ، وتحث كذلك على مواصلة توعية المجتمع الدولي بطبيعة الجوع وسوء التغذية وأسبابهما وعواقبهما ، ومواصلة تقديم توصيات بشأن السياسات العملية الملائمة لاتخاذ إجراءات علاجية ؛

٣٤ - تطلب إلى البلدان النامية أن تولي ، في إطار مسؤوليتها الرئيسية عن تعزيز التعاون التقني فيما بينها في مجال الاغذية والزراعة ، مزيدا من التركيز لتعاونها التقني في ذلك القطاع ، وتطلب إلى البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الامم المتحدة مساعدة ودعم تلك الانشطة وبالاضافة إلى ذلك تطلب إلى الامم المتحدة الاضطلاع بدور بارز باعتبارها قائمة على تشجيع وحفز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال الاغذية والزراعة ؛

٣٥ - تقرر تغيير عنوان البند "مشاكل الاغذية" ليصبح "الاغذية والزراعة" في جداول أعمال الدورات المقبلة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ؛

٣٦ - تطلب إلى الامين العام أن يقدم ، بالتشاور مع مجلس الاغذية العالمي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩١ ، تقريرا شاملا مستكملا عن اتجاهات الاسواق الدولية للمنتجات الزراعية والاستوائية وعن تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية والاستوائية ، مشفوعا باقتراحات بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة نصيب البلدان النامية من تلك التجارة ، مع تفادي الآثار الضارة القصيرة الأجل المحتملة على البلدان النامية ، لاسيما البلدان المستوردة للاغذية ، وأن يدرج فرعا عن التدابير التي اتخذتها حكومات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومؤسسات منظومة الامم المتحدة لتنفيذ السياسات الواردة في الفرع المتعلق بالزراعة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع وفي الفقرات ذات الصلة من الفروع المتعلقة بالتجارة الدولية والسلع الاساسية .

- - - - -

(٧) المرجع نفسه ، الفقرات ١٥ إلى ٢٣ و ٣٧ إلى ٣٩ .